

الجمهُورِيَّةُ الْلَّبَنَانِيَّةُ

رئاسة مجلس الوزراء

الجُمهُورِيَّةُ الْلَّبَنَانِيَّةُ

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

رقم :
جلسة :

٢٠٠١/٥/٣

الموضوع : أ - عرض لتقريري اللجنة المؤلفة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٢١ تاريخ ٢٦/٤/٢٠٠١ حول تشيد مجمعات حكومية .

ب - اقتراح وزارة الاقتصاد والتجارة تكليف مجلس الإنماء والاعمار إنشاء مبني الوزارة على قسم من العقار رقم ٢٠١٦ / الشياح ، وفقاً للتقرير اللجنة .

سبق لجلس الوزراء وبموجب قراره رقم ٢١ تاريخ ٢٦/٤/٢٠٠١ ان كلف لجنة مكلفة من السادة ، مدير عام إدارة الابحاث والتوجيه رئيساً وعضوية كل من مدير عام الشؤون الفنية في رئاسة مجلس الوزراء ، ومدير المالية العام ، ورئيس مجلس الإنماء والاعمار ، ومدير عام الطرق والمباني في وزارة الأشغال العامة والنقل ، وضع دراسة عملية لتشيد أبنية حكومية .

أ - بنتيجة العمل على إستكمال المعطيات المتعلقة بباقي الوزارات التي تشغل أبنية مستأجرة في بيروت وضواحيها وضفت اللجنة تقريرها رقم ٩/١٤٤ تاريخ ٢٠٠١/٢/٢٤ ، وذلك عطفاً على تقريرين سابقين رقم ٩/٣١٩ تاريخ ٢٠٠٠/٧/١٧ و ٩/٤٧١ تاريخ ١٠/٣/٢٠٠٠ الم موضوعين من قبل رئيس اللجنة والمتضمن أولهما مسحاً شاملًا للعقارات التي تملكها الدولة وجدواً شاملاً بالادارات التي تدفع بدلات إيجار مرتفعة والمتضمن ثانياًهما تحديداً للعقارات التي لا بد أنها الأكثر ملاءمة لتشيد مجمعات حكومية عليها والادارات المقترن تشيد مجمعات لها وتقدير كلفة كل مجمع في ضوء عدد الطوابق والمساحة الإجمالية المحددة لها على وجه التقرير .

أولاً : تضمن التقرير الأولى رقم ٩/٣١٩ الذي قدمته اللجنة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٧ ما يلي :

أ - مسح دقيق للعقارات التي تملكها الدولة في مدينة بيروت والتي تصلح لتشيد مجمعات حكومية عليها .

ب - مسح شامل للادارات التي تدفع بدلات إيجار مرتفعة بموجب عقود منظمة إستناداً إلى أحكام القانون رقم ٩٢/١٥٩ (حرية التعاقد) .

ثانياً : تضمن التقرير رقم ٩/٤٧١ تاريخ ١٠/٣/٢٠٠٠ الذي رفعته اللجنة عطفاً على التقرير الأولى الأقسام التالية :

الجمهوريّة اللبنانيّة

رئاسة مجلس الوزراء

- ٢ -

أ- بدلات إيجار سنوية للأبنية الحكومية كافة وكيفية توزيعها :

- وزارة الخارجية والمغاربيين /٢٣/ مليار ل.ل.
- وزارة التربية والتعليم العالي /١٨/ مليار ل.ل.
- بقية الوزارات والإدارات والمؤسسات العامة /١٩/ ملiliar ل.ل.

ب- العقارات التي تملكها الدولة ضمن منطقة بيروت الكبرى والتي
تبلغ مساحتها إجمالية : ٦٦٨١٣ م.م

ج- الاقتراحات .

١- تشييد مبني يضم جميع أجهزة الرقابة التابعة لرئاسة مجلس الوزراء بمساحة سطحية تبلغ /٢٠٠٠ م٢ و بعد طوابق /١١ / أو /١٢ / طابقاً باستثناء الطوابق السفلية وبمساحة إجمالية مقداره بـ /٢٢ / ألف م٢ وبكلفة تقديرية على أساس /٤٠٠ د.ل. للเมตร المربع الواحد تبلغ /٨,٨٠٠ د.ل. ، يتم تشييد البناء إما على العقار /٧,٥ / عين المرفحة أو /٣٥٩٢ / مصيطبة .

٢- تجميع وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الثقافة ووزارة الشباب والرياضة في مجمع واحد داخل حرم الأونيسكو بمساحة إجمالية /١١ / ألف م٢ وبكلفة تقديرية /٤٠٠ د.ل. .

٣- إنتقال مبني المديرية العامة للنقل البري والبحري مرحلياً إلى المبني المستأجر في منطقة الشياح رقم /٥٤٦ / .

٤- تشييد مجمع على العقارين /٣٥٨٢ و /٣٥٨٤ / الأشرفية يستوعب جميع أجهزة وزارة الأشغال العامة والنقل والمؤسسات العامة التابعة لوصايتها بمساحة إجمالية تبلغ /٢٠ / ألف م٢ و مبني آخر في المكان ذاته لوزارة البيئة بمساحة /٣٠٠ م٢ / .

الجمهوريّة اللبنانيّة

رئاسة مجلس الوزراء

- ٣ -

٥- إستكمال البناء الذي يوشر بإقامته على عقار مخصص لوزارة المالية في منطقة الأشرفية العقارية - كورنيش النهر - وتجمیع أبنية وزارة المالية فيه .

إشارة الى ان هذا التقریر تناول فقط الوزارات التي تدفع بدلات إيجار باهظة .

ثالثاً : تضمن التقریر النهائي رقم ٩/١٤٤ الأقسام التالية :

١- الوزارات والإدارات العامة التابعة لرئاسة مجلس الوزراء التي تشغّل أبنية مستأجرة في بيروت وضواحيها :

ان مجموع بدلات الإيجار السنوي للإدارات التالية :

وزارة الصحة العامة - وزارة البيئة - وزارة العمل - وزارة الثقافة - وزارة الصناعة - وزارة الاقتصاد والتجارة - وزارة الأشغال العامة والنقل - وزارة الخارجية والمغاربيين - مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية - إدارة الاحصاء المركزي - التفتیش المركزي - مجلس الخدمة المدنية - ديوان المحاسبة - الهيئة العليا للتاديب - وزارة المالية هو ٩٠٢٤، ٩١٢، ٥٢٣، ٩٠٢ / ل.ل.

٢- تحديد مواصفات ومعدلات إستثمار العقارات التي تملكها الدولة والمقترح تشييد مجمعات حكومية عليها :

- ان مجموع المساحة التقريبية التي تملكها الدولة في بيروت والشياح ٩٣٧٥ / م^٢

- ان مجموع المساحة التي يمكن تشييدها ٣٨٠٥١٠ / م^٢ مع الاشارة الى أنه يعود لمجلس الوزراء تحطى المعدلات للاستثمار السطحي والعام وزيادة عامل الاستثمار عند الضروري وبطبيعة الحال زيادة المساحة التي يمكن تشييدها .

الجمهُوريَّةُ الْلُّبْنَانِيَّةُ

رئاسة مجلس الوزراء

الجمهُوريَّةُ الْلُّبْنَانِيَّةُ

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

- ٤ -

٢- توزيع المجمعات الحكومية على العقارات التي تم اختيارها وفقاً
للموقع والمساحة والكلفة التقديرية الإجمالية :

- مجموع مساحة البناء المقترن تشييدها لكل وزارة / ١٠٢٠٠٠ م٢

- مجموع الكلفة التقديرية على أساس / ٤٠٠ \$ / المتر المربع
الواحد / ٢٩٦٠٠٠ \$.

اقترحت اللجنة نقل المديرية العامة للنقل البري والبحري من المبنى المستأجر في " ستاركو " الى الوزارة الأم في الشياح ، كما ارتأت اللجنة انه من الأنسب تشييد مبني لوزارة الثقافة ضمن حرم الاونيسكو في قرارها السابق واليوم ارتأت من جديد تشييده على العقار رقم ٦٢ (الصنائع وكلية الحقوق) . كما ان وزارة الخارجية والمغتربين ترغب في تشييد بناء تبلغ مساحته حوالي / ١٠٠٠٠ م٢ مستقل عن المجمعات الحكومية .

إذاً ان مجموع الكلفة التقديرية أصبح يقدر بحوالي / ٤٠٨٠٠٠ \$.

٤- العقارات التي تملكها بلدية بيروت والتي تصلح لتشييد مجمعات حكومية
عليها :
- مجموع المساحة الإجمالية / ٢٢٢٧٩٣ م٢ .

٥- العقارات المسجلة باسم مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك والتي تصلح
لتشييد مجمعات حكومية عليها :
- مجموع المساحة الإجمالية / ٤٨٠٠٠ م٢ .

٦- حصة الدولة من المساحات التي تم ردمها في منطقة ضبية والنور ماندي
وإمكانية تشييد مجمعات حكومية عليها :

منطقة ضبية : تبين ان الدولة تملك حصة كبيرة من المنطقة التي تم ردمها

منطقة النور ماندي : تبين انه توجد إمكانية لتشييد عدة مجمعات حكومية في هذه المنطقة الواقعة في وسط العاصمة .